

الكويت تدعو رعايانا بالصين إلى توخي الحذر من فيروس «كورونا»

بكين - «كونا» تدعت الكويت أمس رعاياها في الصين إلى ضرورة توخي الحيلة والحذر إثر انتشار فيروس «كورونا الجديد» في عدد من المدن والمقاطعات. وحثت قنصلية الكويت العامة بمدينة كوانزو الصينية في بيان تلقت «كونا» نسخة منه المواطنين الكويتيين الموجودين في المدينة والمناطق المجاورة على اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية.

وأوضحت أنه يتعين على المواطنين الكويتيين الموجودين في المناطق التي ينتشر فيها الفيروس اتخاذ عدة تدابير بينها ارتداء الكمام الطبي وعدم التواجد في الأماكن المزدحمة إضافة إلى اتباع الإرشادات التي يتم إعلانها من قبل مجلس الصحة الصيني.

وأضافت القنصلية الكويتية في كوانزو أنها خصصت خطا ساخنا لاستقبال اتصالات واستفسارات المواطنين الكويتيين من خلال الاتصال على رقم الطوارئ «02038078070».

وزير الخارجية استقبل عميد السلك الدبلوماسي ورؤساء البعثات والمنظمات والمكاتب الإقليمية والدولية لدى الكويت

الناصر: الكويت تنتهج سياسة خارجية متزنة .. السلام مكوونها والحوار منبعها

الدولة حرصت منذ نشأتها على حيابة شبكة علاقات وصداقة مع مختلف دول وشعوب العالم

الخارجية، مستذكرا التاريخ العميق والبصمات الوضاعة لسياسة دولة الكويت الخارجية التي أرسى دعائمها عميد الدبلوماسية العالمية صاحب السمو وأعطاهما بعدا متميزا في مصاف الدول جعلها مركزا للعمل الإنساني وبيتا للمؤتمرات الإقليمية والدولية ومرقا لحل النزاعات ودعم ومساندة الدول

والسهب باستذكار المواقف الحميدة التي تعاقب في إدارة وزارة الخارجية من أصحاب المعالي والسعادة الذين خدموا الوطن بكل إخلاص واقتدار ومسؤولية عالية والذين كانوا جنودا للدبلوماسية الكويتية، وجد في كلمته النطلع والاستعداد التام لكافة رؤساء البعثات التشيلية المستعدة في دولة الكويت للعمل وبذل الجهود لما فيه المصلحة المشتركة بين الدول الشقيقة والصديقة مع دولة الكويت داعيا المولى العلي القدير أن يوفقه وأن يسدد على طريق الخير خطاه في ظل القيادة الحكيمة والتوجيهات السامية من لدن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد.



جانبه من حفل الاستقبال



وزير الخارجية يلقي كلمته

- **سنوات ترسيخ سياسة البلاد الخارجية التي أرسى أسسها صاحب السمو بثبات وبعطاء**
- **استقبل وزير الخارجية الشيخ د. أحمد الناصر وبحضور نائب وزير الخارجية خالد الجارالله ومساعد وزير الخارجية وعميد السلك الدبلوماسي عبدالأحد إيباكي سفير جمهورية السنغال لدى دولة الكويت ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدين ورؤساء المكاتب الإقليمية والدولية العاملة في دولة الكويت صباح أمس في قاعة صباح الأحمد الكبرى بديوان عام وزارة الخارجية بمناسبة توليه حقيبة وزارة الخارجية.**
- **وقال الناصر في كلمة له خلال الاستقبال "أرحب بكم اليوم في هذا اللقاء المقام على شرفكم في إطار من حرص مشترك واهتمام متبادل بضرورة استمرارية التواصل بين بعضنا البعض."**
- **وأضاف لقد حرصت دولة الكويت ومنذ نشأتها على حيابة شبكة علاقات وصداقة مع مختلف دول وشعوب العالم في إطار من مبادئ الاحترام المتبادل واحترام سيادة الدول وخصوصيتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فيها ودعم مختلف الكيانات العمل الإقليمية والدولية لتقوية وتعزيز العلاقات الثنائية البينية أو تلك**

- **المعددة الأطراف، وتابع ومن هذا المطلق تنتهج دولة الكويت سياسة خارجية متزنة، السلام مكوونها والصواب منبعها في إيمان وانسجام تامين بالأهداف ولغايات السيادة في ميثاق الأمم المتحدة ترسيخ المبادئ القانون الدولي ومقومات السلام وتعزيزاً لقيم التسامح والتعايش السلمي بين الدول باختلاف حضاراتها وثقافتها وأديانها ولعمل الدور الذي اضطلعت به الكويت في مجلس الأمن مؤخرًا**
- **خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن خلال العامين 2018 - 2019 لهُو خير دليل على ذلك النهج وترسيخ له.**
- **وزاد من جانب آخر وإيماناً بأهمية التنمية المستدامة والتنمية البشرية في خدمة الإنسانية في العالم قامت دولة الكويت في شهر ديسمبر من عام 1961 وبعد ستة أشهر فقط من استقلالها 19 يونيو 1961 بإشياء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والذي يعتبر أول مؤسسة**
- **فريدة ومميزة لتفاعل هذا البلد الصغير وانتمائه في بناء جسور مع مختلف دول العالم والنظرة الميدانية لديه لمس الفجوات التي تفصل بين البلدان الأقل نمواً في العالم والآن وبعد 59 عاماً من سجل وتاريخ إنجازات حافظ يعمل الصندوق في 107 دولة من دول العالم ويساهم كذلك مع غيره من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المختلفة بتحقيق اختراقات عدة في المجالات**
- **التنمية والإنسانية والصحية وفي برامج مكافحة تفشي الأمراض والأوبئة في العالم. وأردف زملائي الأعزاء استناداً على ما سبق وتطلراً لأهمية كل دولة أو بعثة لدولة الكويت ادعواكم وأدعو اخواني في وزارة الخارجية وأدعو نفسي لتقييم ويبحث كيفية وسبل تطوير التعاون القائم حالياً مع دولة الكويت في جميع المجالات وعلى مختلف الصعد وجميع مسؤولي وزارة الخارجية على أتم**
- **إنشائية في الشرق الأوسط وقصة طويلة ومميزة لتفاعل هذا البلد الصغير وانتمائه في بناء جسور مع مختلف دول العالم والنظرة الميدانية لديه لمس الفجوات التي تفصل بين البلدان الأقل نمواً في العالم والآن وبعد 59 عاماً من سجل وتاريخ إنجازات حافظ يعمل الصندوق في 107 دولة من دول العالم ويساهم كذلك مع غيره من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المختلفة بتحقيق اختراقات عدة في المجالات**



الناصر مستقبلاً التجار

وزير الخارجية استقبل رئيس لجنة التحضير للمؤتمر الدولي لدعم التعليم في الصومال

ذلك في إطار مواصلة دعم ومساندة دولة الكويت لكافة الجهود الدولية الرامية لتعزيز مقومات الأمن والاستقرار في ربوع الصومال الشقيق ورفع للناس الإنسانية والمعاونة التي يمر بها شعبه. حضر اللقاء السفير صالح اللوغاني مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب وزير الخارجية والمستشار عبدالحسن الزيد نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المراسم وعدداً من كبار مسؤولي وزارة الخارجية.

استقبل وزير الخارجية د. أحمد الناصر أمس في مكتبه بديوان عام وزارة الخارجية الأستاذ الدكتور غانم النجار رئيس اللجنة التنفيذية للتحضير والإعداد للمؤتمر الدولي لدعم التعليم في الصومال والمقرر أن تستضيفه دولة الكويت خلال العام الجاري حيث تم تناول مجمل الاستعدادات الجارية لمراحل المؤتمر والمخاور المدرجة في برنامج أعمال المؤتمر وأطر التنسيق القائم بين كافة الجهات المعنية في دولة الكويت مع الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الصلة



الناصرية حيث مع أعضاء الوفود الدبلوماسية

بسبب تأخر «تعارض المصالح» و«حق الاطلاع» و«تنظيم تعيين القياديين»

«نزاهة»: نقص التشريع يتسبب بتراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد

الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي كما تراجعت درجة مصدر الشفوع الديمقراطية خمس درجات وهو المصدر الذي يقيس أبعاد متعددة ومركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي.

ولفت إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على درجة الكويت في كل من مصدر دليل المخاطر الدولية وتصنيفات مخاطر الدول وخدمة مخاطر الدول.

كما بينت أن نتيجة الكويت حققت ارتفاعاً ملحوظاً في مصدر دليل 'بيرتلسمان' للتحول الذي يقيس محاكمة أو معاقبة أصحاب المناصب العامة من الفاسدين والمجاورين على القانون بصرامة وفقاً للقوانين وكذلك مدى نجاح الحكومة في احتواء الفساد ووجود أدوات فاعلة تضمن الاستقامة. وبينت "نزاهة" أن منظمة الشفافية لا تقدم تحليلاً خاصاً للنتيجة الكويتية ولذلك فإن تراجع درجة الكويت يعود إلى عدة أسباب أبرزها تأخر صدور جملة من التشريعات القانونية التي تصب في صالح تحسين مؤلف الكويت في مؤشر مدركات الفساد.

المؤشر يعتمد على 13 مصدراً للمعلومات تصدر من مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة ويرصد كل منهم نتيجة كل دولة في جوانب محددة من الفساد والتي تنحصر في 11 وجه من أوجه الفساد.

وبينت أن قياس دليل مدركات الفساد للكويت اعتمد على ست مصادر ودرجتها عبارة عن متوسط حسابي لدرجتها في تلك المصادر الست.

وأشارت إلى تقرير مؤشر مدركات الفساد للعام 2019 لمنظمة الشفافية الدولية والذي انخفضت فيه الكويت درجة واحدة عن درجتها في عام 2018 لتحتل المرتبة 85 من أصل 180 دولة لتتأخر سبع مراتب عن عام 2018.

وبينت هنا أن درجة 100 تعكس خلواً من الفساد واضحة أن ترتيب الدولة بين باقي دول العالم يكون على أساس تسلسلي وليس بالضرورة بقدر تقدم أو تأخر درجتها. وذكرت أنه يتبين من قراءة نتائج الكويت وفقاً لنتائج المصادر الست التي تراجعها لثمان درجات في مؤشر استطلاع رأي التنفيذيين

سرعة الانتهاء من قانون الجزاء بغية جعل الرشوة للموظفين العموميين جرماً جنائياً

والمجتمع المدني مبيته أنها تعمل على المساهمة بشكل كبير في تحسين موقع الكويت على كل المؤشرات الدولية.

وأوضحت أن مؤشر منظمة الشفافية يحدد مستوى تفشي الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري معتمداً على مدركات أو التحقيقات انتشار الفساد من خلال مقياس مركب لاستطلاعات رأي رجال الأعمال والتنفيذيين والإشرافيين في القطاع الخاص وتلقيب الخبراء الأجانب والمحليين. وأضافت أن



هيئة مكافحة الفساد

الكويت عبر التعاون المستمر مع جميع الجهات المعنية في تنفيذ استراتيجيات الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وأضافت "نزاهة" أنها ساهمت في تنفيذ تلك الاستراتيجية مع شركائها في القطاع العام والخاص

ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي إضافة إلى تحسين مركزها في مؤشر النزاهة العالمي الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي.

ودعت إلى استمرار الجهود الجادة في هذا المجال لضمان تحسين مستدام لما حققته دولة

بتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد. وتطهرت إلى ما حققته الكويت في عام 2019 من تحسين في عدة مؤشرات تؤثر في مؤشر مدركات الفساد يستعرض بها الخبراء في تقييمهم منها مؤشر سهولة

تواتر أخبار العديد من قضايا الفساد وتداولها أثر في مستوى الثقة بين المجتمع والدولة

عدم انفاذ القانون في تطبيق الأحكام على الفاسدين واسترداد الأموال" وذلك حسب توصيات منظمة الشفافية الدولية.

ودعت إلى سرعة الانتهاء من بعض التشريعات ومنها قانون الجزاء بغية جعل الرشوة للموظفين العموميين جرماً جنائياً بالإضافة إلى تجريم الرشوة في القطاع الخاص ومد نطاق المسؤولية الجنائية لتشمل الأشخاص الاعتباريين وذلك مواكبة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة

قالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس أن تراجع درجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية يعود إلى عدة أسباب أبرزها تأخر صدور جملة من التشريعات القانونية التي تصب في صالح تحسين مؤلف الكويت في مؤشر مدركات الفساد من بينها قانون تعارض المصالح وقانون حق الاطلاع وتنظيم الحصول على المعلومات وقانون تنظيم تعيين القياديين وقانون تنظيم تمويل الحملات الانتخابية.

وأضافت أن من تلك الأسباب "تواتر أخبار العديد من قضايا الفساد وتداولها والتي أثرت في مستوى الثقة بين المجتمع والدولة مما يشجع الانطباع إلى